الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة التعليم التقني في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من خلال بحث واقعه والتحديات التي يواجهها، وتحديد الاستراتيجيات التي اتخذتها الأردن للوقوف أمام هذه المعوقات، كما تناولت الدراسة بعضاً من الإنجازات التي حققتها الأردن في مجال التعليم التقني. إنّ هذه الدراسة الاستطلاعية قد استندت إلى استراتيجيات وطنية أردنية تحوي أهدافاً وأولويات ومشاريع قابلة للقياس والتطبيق من خلال مؤشرات أداء، وتهدف إلى سد الفجوات والمواءمة بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل.

وقد نتج عن هذه الدراسة أنّ عدم التحاق معظم الطلبة بمسار التعليم التقني يعود إلى نظرة المجتمع الدونية له، بالإضافة إلى عدم تنفيذه بالجودة التي تلبي احتياج سوق العمل. كما نتج عن هذه الدراسة أنّ التمويل يعد واحداً من أهم المعيقات التي تواجه التعليم التقني في الأردن.

وأوصت الدراسة بأن تتم متابعة تنفيذ الاستراتيجيات المعدة للوقوف أمام هذه التحديات وتقييمها بشكل مستمر، وإصدار تقارير توضح أسباب الانحراف عن تحقيق الأهداف وتبين الإجراءات التصحيحية المناسبة لها وفق أطر زمنية محددة.

الكلمات المفتاحية: التعليم التقني، استراتيجية، التحديات، التطلعات.

Abstract

The study aimed to recognize the experience of the technical education in the Hashemite kingdom of Jordan and that is through researching its reality and the challenges it face and specifying the strategies that Jordan adopted for standing in front of these constrains. The study handled some from the accomplishments that Jordan achieved in the field of technical education. This exploratory study was based on Jordan national strategies that contain measurable and applicable goals, priorities and projects from through performance indicators and it aim to bridge the gaps and March between the outputs of the technical education and the requirements of the labor market. Most of the students not enrolling with the course of the technical education come back to the inferior look of the society for it is the result from this study, with addition to the non-implementation of it with the quality that meet the need of the labor market.

Also resulted from this study that the funding is considered one of the important obstacles that face the technical education in Jordan.

The study recommended with that implementing the strategies that are prepared for standing in front of this challenges and evaluating it is followed up continuously and launching reports

that explain the reasons of the deviation from achieving the goals and the corrective procedures that are suitable for it in accordance with specified time frameworks.

Keywords: Technical education, strategy, challenges, aspirations.

المقدمة

يعد التعليم التقني واحداً من أهم الركائز والمقومات لاقتصاد دولةٍ ناجح، ويعزز هذه الحقيقة استناد الدول المنتجة إليه في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث تؤهل مواردها البشرية تقنياً، وتكسبهم المهارات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة في سوق العمل وفي مختلف الاختصاصات.

وبناءً على النتائج الجلية والنماذج الناجحة التي قدمتها هذه الدول المتقدمة مما عجّل في نهضتها، فقد حذت كثير من الدول النامية حذوها في هذا المجال جاعلةً التعليم التقني في مقدمة أولوياتها. وعند النظر في واقع الحال التقني في المملكة الأردنية الهاشمية، وقبل تمحيصه ينبغي الإشارة إلى زيادة النمو السكاني المطّرد حيث شهدت المملكة تغيرات ديموغرافية حادة خلال النصف الثاني من القرن الماضي أثرّت على التركيب العمري للسكان، فقد ارتفع عدد سكان الأردن من حوالي ٥٨٦ ألف نسمة في عام ١٩٥٢ إلى ١٠,٣٠٩ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٨ (الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، ٢٠١٨) ، إضافةً إلى ذلك فقد شهد نظام الأردنّ للتعليم العالي تطوراً كبيراً حيث يلتحق ما يزيد عن ٢,٥ بالمائة من إجمالي سكان الأردن بالجامعات، وهي نسبة مماثلة للمملكة المتحدة (نظام التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٥)

إلّا أنّ ثقافة التعليم العالي في المملكة والمتمثلة في ضعف المواءمة بين مخرجات البرامج ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، وتداخل التخصصات في الجامعة، وأعداد الخريجين الكثيفة، والتوجه صوب المنهج الأكاديمي دون التقني أخذ يقود الأردن إلى مرحلة حرجة تتصف بارتفا ع نسبة الفقر والبطالة وتتطلب استحداث فرص عمل، ولذلك أكّد جلالة الملك عبد الله الثاني في ورقته النقاشية "بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة" على ضرورة اعتماد النهج التطبيقي إلى جانب النظري حيث قال:

"على المؤسسات التعليمية أن تؤمن بما يتمتع به أبناء هذا الشعب وبناته من طاقات هائلة، وقدرات كبيرة، ومواهب متنوعة، وتسعى لاكتشاف هذه الطاقات، وتنمية تلك القدرات، وصقل تلك المواهب، وتحفيزها إلى أقصى حدودها، عبر أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع على الفهم والتفكير، والفهم لا التلقين، وتجمع بين العلم والعمل، والنظرية والتطبيق، والتحليل والتخطيط، وتفتح آفاقاً رحبة أمام أبنائها، ليتفوقوا في كل مادة، وينبغوا في كل فن أو مهنة أو حرفة" (الملك عبد الله الثاني، ٢٠١٧).

إنّ غالبية القطاعات أصبحت تنظر لخريج الجامعات على أنّ قدراته وإمكانياته نظرية لا تطبيقية، كما أنّه لا تتوفر آليات منظمة ومتكاملة للتشغيل تراعي التغير السريع في احتياجات السوق، وللتصدي لهذه التحديات أصدرت الأردن مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية تتضمن مؤشرات أدائها كيفية التعامل مع الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد ماهية التعليم التقني، ومفهومه الحديث.
- تحديد المعوقات التي تواجه التعليم التقني في الوطن العربي بشكل عام.
- بيان واقع حال التعليم التقني في الأردن، والتحديات التي يواجهها.
- تحديد الاستراتيجيات التي اتخذتها الأردن للوقوف أمام هذه التحديات والمعوقات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي يلعبه التعليم التقني في تأهيل الموارد البشرية وشغل الوظائف المتاحة في سوق العمل، وحيث أنّ الأردن كغيره من الدول النامية بحاجة إلى مخرجات تقنية كفؤة تحقق تنميةٍ اقتصادية مستدامة، كان لا بد من إعداد هذه الدراسة.

الإطار النظري

ماهية التعليم التقني ونشأته

وفقاً لمركز اليونيسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (يونيفوك) فإنّ التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني يشير إلى مجموعة من تجارب التعلم المرتبطة بعالم العمل، والتي تجري في إطار عدة سياقات للتعلم، ولعل الغرض الأساسي من التعليم والتدريب التقني والمهني هو تزويد الأشخاص بالقدرات التي يمكن لها أن تزيد من فرصهم في الحياة وتوسع من نطاقها. ويمكن للتعليم والتدريب التقني والمهني أن يلعب دوراً هاماً في إعداد الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة للعثور على عمل لائق (عمل حر لحسابهم الخاص).

وقد حددت توصية اليونسكو (٢٠٠١) بشأن التعليم والتدريب التقني والمهني وصفه كـ "مصطلح شامل يشير إلى تلك الجوانب من عملية التعليم التي تشمل بالإضافة إلى التعليم العام: دراسة التكنولوجيات، والعلوم ذات الصلة، واكتساب المهارات العملية، والمواقف والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية".

وتضيف اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب التقني والمهني (اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٨٩) بأنّه "ينطبق على جميع أشكال ومستويات التعليم التقني والمهني التي تقدمها المؤسسات التعليمية أو من خلال البرامج التعاونية بتنظيم مشترك من قبل المؤسسات التعليمية من ناحية، وأي منشأة صناعية أو زراعية أو تجارية أو أي منشأة أخرى ترتبط بعالم العمل" .

وبحسب الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي فإن التعليم والتدريب المهني يهتم بتأهيل المتدربين والمتعلمين وتأهيلهم للوظائف التي تعتمد في أساسها على الأنشطة اليدوية والعملية – غير الأكاديمية – التي لها علاقة وثيقة بمهنة أو حرفة معينة ومن

ثم يجني الطالب الخبرة العملية اللازمة في المهنة المختارة. وقد يُشار إلى التعليم المهني بالتعليم التقني لأنّه يقتضي أن يُصبح من انخرط فيه قادراً على تطوير خبراته التقنية والتكنولوجية، ويمكن أن يكون التعليم المهني في المرحلة الثانوية أو ما بعد الثانوية، بل يمكن أن يُعتبر التعليم المهني على أنّه التعليم قبل الجامعي أو التعليم الأكاديمي الجزئي ولكنه نادراً ما يندرج في إطار التعريف التقليدي للتعليم الجامعي.

وفيما يتعلق بالتعليم المهني في المرحلة ما بعد الثانوية فإنّه يُقدم من قِبل معاهد تكنولوجية أو من قِبل كليات المجتمع المحلي.

وعند الحديث عن نشأة التعليم التقني فقد اتسمت نظرة المجتمع في الحضارات القديمة كالحضارة المصرية، واليونانية، والرومانية بنظرةٍ دونية للعمل اليدوي، وعلى النقيض احتل العمل الفكري نظرة تقدير عالية، إلّا أنّ الحضارة الإسلامية شجّعت على العمل للكسب مما زاد الطلب على الأفراد المنتجين وعليه أُتبّع في هذه الحضارة مبدأ التلمذة التقليدية المتمثلة في أن يتعلّم الفرد على يد (صاحب صنعة)، مما أدّى إلى ازدهار وتطوّر عمراني وزراعي وتجاري.

لكنّ الضعف الذي حلَ بالدولة الإسلامية أضعف الإنتاج، وأعاد الناس إلى ما كانوا عليه سابقاً من قلة احترام للعامل التقني، مما أدى إلى إتاحة الفرصة أمام أطماع المستعمرين في الثروات، فتعرضت الدولة للغزو وبعد أن استتب الأمر للحكم الاستعماري اقتصر النشاط على المجال التربوي والتعليمي، وعلى نقيض ذلك عملت المجتمعات الغربية على تعليم النشء على المهنة إلى جانب التطوير التربوي والتعليمي (حلبي، ٢٠١٢).

الدراسات السابقة

ومن جانب آخر بحثت العديد من الدراسات في واقع التعليم التقني، كدراسة ثائر مطلق محمد عياصرة، ٢٠١٧، "تخطيط التعليم التقني في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٣٦-١٤٤١ هـ" والتي تكمن أهميتها في تزايد الاهتمام بموضوع التعليم

التقني ودوره في إعداد كوادر فنية لسوق عمل سريع التغيّر، وإكساب هذه الكوادر مهارات تمكنها من المنافسة في السوق العالمي بما يسهم في تحقيق التنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني، كما وسعت هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الراهن لنظام التعليم التقني في المملكة العربية السعودية، وتحديد التخصصات الراكدة والتخصصات المطلوبة لسوق العمل السعودي.

ومن خلال هذه الدراسة تم التعرف إلى توزيع الكليات التقنية بنين وبنات على مستوى محافظات السعودية بالنسبة لأعداد المتدربين، وقد ظهر بأنّ هنالك اختلافاً واضحاً بين محافظة وأخرى مما يعكس توزيعاً غير عادل للكليات، بناءً على ذلك فقد أوصت الدراسة بالتوسع في تغطية مختلف مناطق المملكة عن طريق نشر برامج التعليم التقني والتدريب فيها، وأخذ مسألة التوزيع المكاني للكليات التقنية بعين الاعتبار بحيث يتم تغطية النقص من الوحدات التدريبية على مستوى المحافظات، كما أوصت الدراسة بإعادة النظر في التخصصات الراكدة التي تطرحها الكليات التقنية وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول استحداث تخصصات استجابةً لاحتياجات سوق العمل من المهن تبعاً للتغيرات الاقتصادية.

بينما اعتبرت دراسة كل منOdo , Okafor, Odo, Ejikeugwu, Ugwuoke، ٢٠١٧، "Technical Education – The Key to Sustainable Technological Developmet"i

أنّ التعليم التقني واحداً من أنجع المجالات لتطوير الموارد البشرية التي تسهم في استدامة التطور التكنولوجي لأي دولة، كما أنّه جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية، وقد ناقشت الدراسة ندرة الأيدي العاملة التقنية الماهرة في نيجيريا وأثرها على التطور التكنولوجي، ودعت إلى عملية تنشيط شمولية للتعليم التقني الذي سيؤدي حسب رأي

الباحثين إلى زيادة الإنتاجية مما يعطي وفراً في الحجم ويخفّض تكاليف الإنتاج وأسعار السلع والخدمات.

وفي دراسة كل من Almeida, Anazawa, Filho, Vasconcellos، ٢٠١٥، "Investing in Technical & Vocational Education and Training"[ii] والتي ذكرت أن التعليم التقني والمهني قد انتشر بشكلٍ ملحوظ في البرازيل مؤخراً، إلّا أنّه ليس هناك دليلاً بعد على فعالية وكفاءة هذا المسار. وعليه فإن الدراسة تهدف إلى مقارنة عائد الأجور من التعليم التقني والمهني مقارنةً بمسار التعليم العام، وقد وُجد أن النتائج إيجابية سواءً فيما يتعلق بأجور طلبة المدارس الثانوية التقنية، أو حتى الذين التحقوا بدورات تدريبية تقنية.

هذا وقد اعتبرت الدراسة أنّ التعليم التقني والمهني يمكن أن يسهم في تأهيل القوى العاملة بالمهارات المطلوبة لسوق العمل، والذي يختلف ويتميز عن التعليم النظامي بقصر المدة وتقنيات التدريس.

أما دراسة شادي حلبي، ٢٠١٢، "واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي- دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)" فقد هدفت إلى تحديد ماهية التعليم المهني والتقني ومفهومه الحديث، ومناقشة المشكلات والتحديات التي يواجهها التعليم المهني والتقني في الوطن العربي، والعلاقة التبادلية بين مخرجاته وسوق العمل.

وقد كانت أهم نتائجها أنّ معظم طلاب التعليم المهني والتقني لا ينتسبون إلى هذا النوع من التعليم عن رغبة وقناعة بسبب شعورهم بالحرج، وذلك بسبب الفصل القسري بين التعليم العام (الأكاديمي) والتعليم المهني والتقني من خلال درجات الشهادة الإعدادية، هذا وبيّنت الدراسة أنّه لا يوجد ارتباط وثيق بين المناهج الدراسية المستخدمة في التعليم المهني والتقني والواقع العملي للمهن، بالإضافة إلى عدم ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل وبالتالي عدم قدرة خريج التعليم المهني والتقني على المنافسة مع العامل الحر.

وقد تناولت دراسة أميرة محمد علي أحمد حسن، ٢٠١٢، "دور التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم الفني والتقني في السودان" بيان معنى وأهمية التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني والتقني وتطويره بالإضافة إلى توضيح نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي يتمتع بها هذا النوع من التعليم، وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج تمثلت في التغيير وسد الفجوة وإيجاد الانسجام بين التعليم الفني والتقني والمجتمع، كما اعتبرت أنّ التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني والتقني يعد مدخل بالغ الأهمية لتطويره من خلال الاستفادة من التجارب التربوية العالمية وتحديد البرامج ذات الأولوية، بالإضافة إلى أنّه يحدد ملامح أهداف التعليم الفني والتقني المتميز القادر على تحقيق التنمية ومواجهة التحديات والتعامل الفاعل مع متغيرات العصر بدلاً عن التخطيط التقليدي الذي لم يعد مجدياً.

التعليم التقني في الوطن العربي

في العقود الثلاثة الأخيرة التي مضت، شهد الوطن العربي بكافة أقطاره اهتماماً متزايداً بالتعليم التقني سعياً لتجاوز التأخر في مواكبة التطور السريع للتقدم التكنولوجي في العالم والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق حياة معيشية أفضل للمواطن العربي.

وتعلّق الدول النامية ومنها دول الوطن العربي آمالاً كبيرة على التنمية الشاملة إذ تضع مسؤولية كبيرة على عاتق التعليم التقني لتحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي والعلمي.

المعوقات التي تواجه التعليم التقني

١. النظرة الاجتماعية: حيث أنّ المجتمع لا يزال ينظر للتعليم التقني نظرة دونية لأسباب كثيرة، ويميل إلى التعليم الأكاديمي والجامعي حتّى في التخصصات المشبعة.

٢. التشريعات: إنّ التشريعات المتعلقة بموقع التقنيين في السلم الوظيفي وترقياتهم الوظيفية وحقوقهم المدنية والاجتماعية تكاد تشكل عقبة أمام إقبال الطلبة على التعليم التقني، حيث أغفلت التشريعات حقوق التقنيين، فأصبح التقني يعامل في بعض الأحيان أسوةً بخريج الدراسة الثانوية.

٣. الحوافز: سواءً كانت حوافز مادية كَمَنْحِ خريجي المعاهد التقنية رواتب مساوية لخريجي الجامعات، أو حوافز معنوية وذلك بفتح الأبواب أمام المتفوقين من المعاهد التقنية لإكمال الدراسة في الجامعات وفي نفس تخصصاتهم.

٤. التكاليف المالية: بسبب المتطلبات الخاصة بهذا النوع من التعليم فإنّ تكاليف تشغيله تعتبر مرتفعة مقارنةً بالأكاديمي، ويعود ذلك إلى غلبة الجانب العملي فيه على النظري مما يتطلب مساحات كبيرة من الأبنية، والأجهزة، والمعدات المتطورة.

٥. قلة أعداد المتخصصين: تحتاج المعاهد التقنية إلى أعداد كبيرة من المدرسين والمدربين، حيث تشكو كافة الأقطار العربية من النقص الكبير في هذه الفئات.

٦. التوزيع الجغرافي للمعاهد: يكاد يقتصر وجود المعاهد التقنية على المدن الرئيسية مما يقلل الفرص أمام الطلبة القاطنين في أماكن بعيدة، وهذا يؤدي إلى ازدياد تكاليف التعليم التقني على من يقصده بسبب الحاجة إلى توفير السكن على الأقل (عبد الوهاب، ٢٠١٨).

دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية

الواقع والتحديات التي يواجهها التعليم التقني في الأردن

عند المقارنة بين التعليم التقني في الأردن والمنطقة العربية وبين ركب التطور التكنولوجي العالمي، سنلحظ تأخراً واضحاً يعود إلى أسباب عدة منها: ثقافة العيب، وضعف مخرجات التعليم العام، بالإضافة إلى أساليب الحفظ والتلقين السائدة في التعليم العام دون التركيز على حل المشكلات ومواجهة التحديات.

تشكّل نسبة البطالة بين الذكور في الأردن ١٨%، وبين الإناث ٣٣%، ويوظّف القطاع الرسمي ٦-٩% من المتقدمين للوظائف سنوياً. وذلك لأنّ نسب الذين يلتحقون بالتعليم التقني لا تتجاوز ١٢% بالرغم من حاجات سوق العمل، والبقية يمثلون حملة الشهادات الغير مطلوبة لسوقي العمل المحلي والإقليمي (عبيدات، ٢٠١٧).

وعليه اتجهت الأردن صوب استراتيجيات وطنية للوقوف أمام هذه التحديات، فالقطاع الخاص مثلاً يتردد كثيراً في توظيف خريجي الأردن بحجة عدم مواءمة تخصصاتهم لسوق العمل.

وتأكيداً لذلك ينبّه (الحوراني، ٢٠١٤) إلى أنّه لا بد من وجود سياسة استراتيجية قابلة للتطبيق وواضحة المعالم لمواجهة التحديات التي تواجه تطبيق هذا النوع من التعليم، وأولها الكلفة العالية والنظرة الدونية من قبل المجتمع ومن قبل الطالب الذي يختار سلوك مسار هذا التعليم اضطراراً وليس رغبةً لعدم اجتيازه مسار التعليم الأكاديمي، وعليه ينبغي أن يتم تحفيز الملتحقين بهذا النوع من التعليم بمختلف أشكال الحوافز، وضمان وظائف لهم بعد التخرج.

ولأنّ التعليم التقني يحتل مكاناً في سلم أولويات المملكة الأردنية الهاشمية فإنّه ومنذ تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية في عام ١٩٩٩، أرسى جلالته رؤيةً واضحة للإصلاح الشامل. ومن خلال سلسلة من الأوراق النقاشية سعى جلالة الملك إلى تحفيز حوار وطني حول مسيرة الإصلاح لتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وفي ورقته النقاشية السابعة بعنوان "قدرتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة" شدّد جلالته على أهمية التعليم بما فيه التعليم المهني والتقني قائلاً:

" فإننا نريد أن نرى مدارسنا ومعاهدنا المهنية وجامعاتنا مصانع للعقول المفكرة، والأيدي العاملة الماهرة، والطاقات المنتجة. نريد أن نرى مدارسنا مختبرات تُكتشف فيها ميول الطلبة، وتُصقل مواهبهم، وتُنمى قدراتهم. نريد أن نرى فيها بشائر الارتقاء والتغيير،

لا تخرّج طلابها إلا وقد تزودوا بكل ما يعينهم على استقبال الحياة، ومواجهة ما فيها من تحديات، والمشاركة في رسم الوجه المشرق لأردن الغد؛ طلبة يعرفون كيف يتعلمون، كيف يفكرون، كيف يغتنمون الفرص ويبتكرون الحلول المبدعة لما يستجد من مشاكل، ويعرض من عقبات".

ويمكن إجمال التحديات التي يواجهها التعليم التقني في الأردن وفقاً ل (تقرير تقييمي لواقع التعليم المهني والتقني والتدريب في الأردن، ٢٠١٧) والذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول واقع قطاع التعليم المهني والتقني والتدريب في الأردن بما يأتي:

١. النظرة الاجتماعية الدونية لهذا النوع من التعليم كونه لا يعتبر تعليماً جامعياً، بالإضافة إلى أنّ التجسير يتم من خلال شروط ومعايير لا تتوفر في جميع خريجيه مما يؤدي إلى ضعف الإقبال على الالتحاق به.
٢. لا يتم تنفيذ برامج التعليم التقني بالجودة المطلوبة لسوق العمل.
٣. التمويل: يصل الإنفاق إلى (١٧) مليون دينار تنفقها جامعة البلقاء التطبيقية على التعليم التقني، والرسوم التي يدفعها الطلبة لا تغطي كلفة هذه البرامج مما استدعى رفع رسوم الساعات المعتمدة لها، وهذا سيؤدي إلى قلة عدد الملتحقين بها.
٤. التشغيل للخريجين: بلغ نسبة المتعطلين من خريجي الكليات عن عام ٢٠١٥ ما يقارب ١٤% وهي أعلى من نسبة البطالة ذاتها، وذلك يستدعي إعادة هيكلة العمالة في الأردن.
٥. البنية التحتية: لا يرتبط هذا التحدي بالمساحات والأبنية، إنّما يشمل أيضاً المشاغل والمختبرات والهيئات الإدارية والتدريسية، وبالنظر إلى ما تتحمله كليات المجتمع من ضرائب ورسوم اعتماد وامتحانات وشهادات وتسجيل ويتم دفعها لهيئة الاعتماد، فإنّ هذا الأمر يشكّل تحدياً صعب المواجهة.

٦. عدم وجود شراكات بين كليات المجتمع ومؤسسات الإنتاج والخدمات، والتي تهدف إلى التوأمة مع الشركات، والتشغيل، واعتماد أنماط مختلفة للتعليم التقني، والتدريب المستمر.

٧. الحاكمية: بدأت كليات المجتمع على صورة معاهد معلمين تابعة لوزارة التربية والتعليم لتتبع بعد ذلك التعليم العالي، ثم أصبحت تحت إشراف جامعة البلقاء التطبيقية منذ (٢٠) عاماً. وعملت جامعة العلوم التطبيقية على إدارة برامج جامعية كاملة وأخرى لكليات المجتمع (جامعية متوسطة)، وبعد أن زادت عدد البرامج عن (٩٨) برنامجاً، وتعددت أنماط التعليم التقني أنشئت إدارة خاصة بكليات المجتمع، وبالرغم من كل الجهود المقدمة إلّا أنّ هذه البرامج التقنية لم تصل إلى مستوى يحقق رضا أرباب العمل.

التطلعات والإنجازات في مجال التعليم التقني

أولاً: الأردن ٢٠٢٥ رؤية واستراتيجية وطنية

أعدت الأردن استراتيجية وطنية، سعت من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة بحلول عام ٢٠٢٥، وقد تضمنت عدة محاور، منها نظام التعليم الذي يعتبر أحد نقاط القوة في الأردن، ويحظى بسمعة جيدة إقليمياً، إلّا أنّ بعض المؤشرات المتاحة تشير إلى أنّ نظام التعليم في الأردن شهد تراجعاً، فعلى المستوى الجامعي، هناك قضيتان رئيسيتان:

أولاً: لاحظ أصحاب العمل أنّ الجامعات لا تؤهل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل.

ثانياً: هناك الكثير من التركيز على التعليم الأكاديمي بدلاً من التعليم التقني، إذ يدرس نحو ١٣% فقط من الطلاب في نظام التعليم العام تخصصات مهنية، وذلك أقل بكثير من نسب الملتحقين في التعليم التقني في دول أخرى، وهذا يعني وجود عدد كبير

من الخريجين الذين ينضمون فور تخرجهم إلى صفوف العاطلين عن العمل إذ أنّه وبحسب وجهة نظر الخبراء يعد الحصول على وظائف مهنية للعمال المهرة سهلاً. وبناءً على ذلك تم وضع أولويات استراتيجية، وعدة مبادرات ومشاريع لتحقيق هذه الأولويات، وهي كالتالي:

- تعزيز المطابقة بين الأنشطة التعليمية واحتياجات سوق العمل، وتتضمن مشاريعه: إيجاد مستشارين مهنيين في جميع الجامعات لتقديم خدمات الإرشاد الوظيفي، وتشجيع بناء شراكات مع القطاع الخاص من قبل مؤسسات التدريب المهني والتقني، وأن تحوي أسس اختيار مدربي التعليم التقني المعايير الدولية.
- توسيع شبكة التدريب المهني وتشجيع الالتحاق بها، وتتضمن مشاريعه: إطلاق مسابقات الإبداع والابتكار، وتقديم خدمات التوجيه المهني في المدارس الثانوية، وتشجيع الطلبة على زيارة مؤسسات التدريب المهني والتقني.
- حوكمة قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
- تفعيل منظومة التدريب المهني والتقني وفق متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال إعداد منظومة تعليمية للتجسير من المستويات الأساسية إلى الفنية والاختصاصية.

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

جاء العمل على تطوير استراتيجية التشغيل الوطنية لمعالجة حزمة من التحديات التي تلقي بظلالها الاقتصادية والاجتماعية على المواطن الأردني، وركّزت الاستراتيجية على ثلاثة محاور هي:

- محور العرض: إعداد قوى عاملة أردنية مؤهلة متحفزة للانخراط في سوق العمل وتلبية متطلباته.
- محور الطلب: تمكين القطاع الخاص من زيادة النمو في الإنتاجية واستحداث فرص عمل أفضل للأردنيين.

- المحور المؤسسي: تعزيز التخطيط الشمولي والتنفيذ الفعال والمتابعة والتقييم لسياسات التشغيل من خلال تحسين مستوى التنسيق والتكاملية بين الجهات المعنية.

وبحسب تطلعات هذه الاستراتيجية لن يتحقق محور العرض إلّا من خلال اتباع سياسات من أهمها تحسين نوعية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني، ووفقاً للهيكل الآتي:

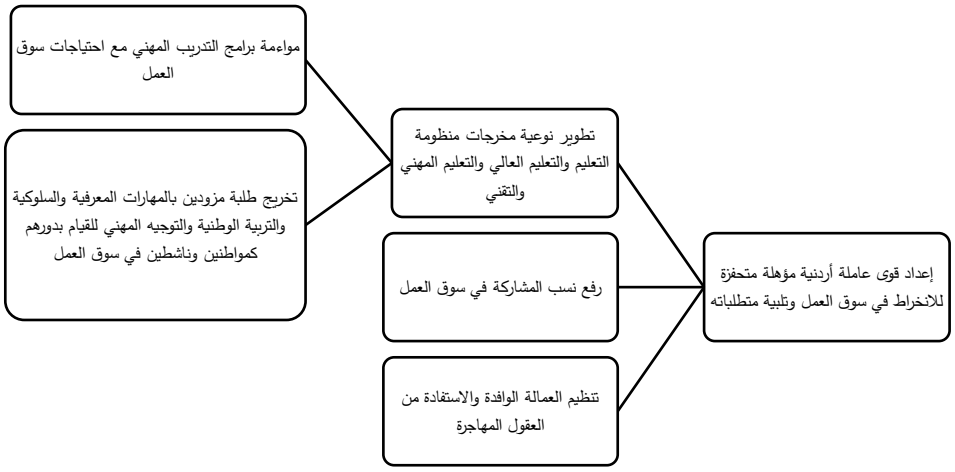

ثالثاً: الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية

بتوجيهات ملكية سامية تم تشكيل لجنة وطنية لوضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، فقد أكّد جلالة الملك على أهمية وجود نظام متطور للتعليم والتدريب المهني والتقني بحيث يتم التحول من ١٢% في التعليم التقني حالياً إلى ٤٥% خلال الخمس سنوات القادمة، وعليه فقد أوصت اللجنة بتنفيذ حزمة من برامج الإصلاحات تدعم تحقيق الأهداف الآتية:

- إتاحة الفرص: تحديد جميع أنماط التعلم من خلال وضع طرق متقدمة، وتطوير المهارات ضمن النظام التعليمي والتدريبي في المجالين المهني والتقني، ومتطلبات سوق العمل.
- الجودة: وضع متطلبات قبول عالية وثابتة معتمدة لقبول المعلمين/ المدربين للتدريب في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني تعزيزاً لجودة التعليم والتدريب المهني والتقني، والعمل على توحيد معايير وضبط الجودة في جميع المؤسسات المعنية وتعزيز التنسيق مع القطاع الخاص.
- المساءلة: وضع قواعد واضحة للحوكمة من أجل ضمان تطبيق المساءلة على جميع مستويات القطاع.
- الابتكار: اتباع وسائل تمويل مبتكرة من خلال تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطبيق أساليب تعليم مبتكرة.
- أنماط التفكير: تعزيز مكانة التعليم والتدريب المهني والتقني وجعل هذا القطاع يمثل فرصة جذّابة للتعلم من سن مبكرة في مختلف أقسامه.

رابعاً: الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي

جاء العمل على هذه الاستراتيجية بهدف تشجيع الجامعات على تبني البرامج التقنية والتطبيقية، ويرى الخبراء أنّ مسار التعليم التقني في الأردن يجب أن يسلك أحد الخيارين الآتيين، أولهما:

- إعادة النظر في مسارات التعليم العام بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- إنشاء جهة تكون مسؤولة عن جميع كليات المجتمع المختصة بالتعليم التقني، وأن تبقى جامعة البلقاء تؤدي دورها مثل أي جامعة أخرى.
- تعديل التشريعات من قبل الحكومة، بحيث يُمنح حامل الدرجة الجامعية المتوسطة مستوى وظيفياً أعلى مما هو معمول به حالياً.

- من خلال المواءمة ما بين التخصصات التقنية على مستوى الدبلوم، والتكنولوجية على مستوى البكالوريوس يطلب إلى الجامعة إعادة النظر في أسس التجسير بحيث لا تكون هذه الكليات جسراً للعبور منه إلى التعليم الجامعي الأكاديمي بل تعمل على تضييقه ليكون مقصوراً على تخصصات جامعة البلقاء التطبيقية وذلك لما للبرامج التكنولوجية والتقنية من خصائص متوافقة من حيث التدريس والتطبيق العلمي، أو ثانيهما:

أن تعود جامعة البلقاء إلى الهدف الذي أنشئت من أجله بداية بالإشراف على هذه الكليات، وأن تقوم هذه الكليات بمنح درجات جامعية متوسطة في التخصصات التقنية فقط بعد تحقيقها للمعايير الصادرة عن هيئة الاعتماد وضمان الجودة. وفي هذا الإطار يجب على جامعة البلقاء التطبيقية أن تقوم بإنهاء ما تبقّى من البرامج الإنسانية في كلياتها كافة، واستبدال ذلك خلال السنوات الخمس القادمة بتخصصات تقنية بناءً على حاجة السوق المحلي والإقليمي.

إنجازات الأردن في التعليم التقني

مؤسسة ولي العهد، جامعة الحسين التقنية

تم تأسيس هذه الجامعة بهدف دعم التعليم المبني على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتمنح الجامعة الدرجة الجامعية المتوسطة والدرجة الجامعية الأولى في مجالات الهندسة، كما وتحرص على تقديم درجة عالية من التعليم التطبيقي والعملي من خلال مناهج مطابقة لأعلى المواصفات العالمية.

وتعمل الجامعة على خدمة المجتمع المحلي من خلال توفير برامج تدريب تستهدف الشباب الجامعي العاطل عن العمل، كما وتعمل على جذب اهتمام طلبة المدارس ذكوراً وإناثاً للتخصصات العلمية والعملية المطلوبة في سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي. وتتمثل رؤية الكلية في تأهيل جيل تقني على قدر عالي من الاحتراف.

صندوق التشغيل والتدريب المهني والتقني

تعزيزاً للتدريب والتشغيل في القطاع المهني والتقني الذي يعاني من قلة الإمكانيات المادية تم تأسيس صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني وذلك لدعمه (تمويله).

ويعمل الصندوق على تطوير أساليب التدريب المتبعة في المؤسسات والشركات المهنية في القطاعين العام والخاص لتواكب النمو والتطورات العالمية.

ويعزز الصندوق مشاركة مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص في التعليم والتدريب وتوفير متطلباتها، وذلك بما يتأتى له من موارد مالية وفقا لأحكام القانون.

إضافةً إلى عمله على مواجهة ظاهرتي الفقر والبطالة كونهما من أكبر التحديات التي تعيق التنمية الوطنية في كافة المجالات، وذلك من خلال توفير فرص العمل في الأسواق المحلية والإقليمية للمتدربين.

الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة تبيّن أنّ هناك عوامل عدة شكّلت في مجموعها عقبات في إحراز التقدم المنشود في التعليم التقني ومخرجاته، والتي تتمثل في النظرة الاجتماعية الدونية لهذا النوع من التعليم، وعدم تنفيذ برامجه بالجودة التي يتطلبها سوق العمل، والتمويل الذي لايغطي تكلفة هذه البرامج، كما أنّ مشاكل تابعيتها، وتشغيل خريجيها تحول دون تحقيق الهدف المرجو من وجودها.

وقد تنبّه الأردن لهذه العقبات والتحديات، وأعدّ استراتيجيات تحوي أهدافاً وأولويات ومشاريع للتصدي لها. كما قدّم نماذج وأمثلة في إنجازاته التي حققها في هذا القطاع.

التوصيات

١. متابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتقييمها بشكل مستمر.

٢. إصدار تقارير للأداء توضح نسب الإنجاز وأسباب الانحراف عن تحقيق الأهداف وتبين الإجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجة هذه الانحرافات وفق أطر زمنية محددة.

٣. إعادة التوزيع الجغرافي لمراكز التدريب المهني في المملكة الأردنية الهاشمية.
٤. مراجعة شاملة للبرامج التي تقدم عن طريق مراكز التدريب المهني والعمل على علاج نقاط الضعف في عدم الإقبال على بعض البرامج.
٥. تعزيز مشاركة الإناث في برامج التدريب المهني.
٦. توفير برامج توعية وإرشاد مهني للطلبة قبل الالتحاق بالبرامج التقنية.
٧. تطوير نظام معلومات سوق العمل وتفعليه من أجل تحديد احتياجات سوق العمل بشكل دقيق ومستمر.

المراجع

اولاً: المراجع العربى

١. ١ السكان. (٢٠١٨). الكتاب الإحصائي السنوي الأردني. الأردن، عمان: دائرة الإحصاءات العامة.

٢. ١ التعليم العالي. (٢٠١٥). نظام التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية. الأردن: المفوضية الأوروبية.

٣. ١ الهاشمي، الملك عبدالله الثاني. (٢٠١٧، ١٥ نيسان). بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة. تم استرجاعه من https://kingabdullah.jo/ar/vision/discussion-papers

٤. ١ أهمية التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (TVET). (٢٠١٣). مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (يونيفوك) في سطور. ألمانيا: الحرم الجامعي للأمم المتحدة.

٥. ١ مفهوم التعليم المهني. (٢٠١٩). تم استرجاع الصفحة من https://www.abahe.uk/vocational-learning-concept.

٦. ١ عياصرة، ثائر.(٢٠١٧). تخطيط التعليم التقني في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٣٦-١٤٤١ هـ. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، ١(٤)، ١-١٩.

٧. ١ حلبي، شادي. (٢٠١٢). واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي- دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ٢٨(٢)، ٣٩٧-٤٣٤.

٨. ١ حسن، أميرة. (٢٠١٢، مارس). دور التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم الفني والتقني في السودان. *مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص*. جامعة البلقاء التطبيقة: عمان.

٩. ١ عبدالوهاب، هاشم. (٢٠١٨، ٠٨ آذار). التعليم التقني في الوطن العربي. تم استرجاع الصفحة من http://al٣loom.com/?p=٢٢٢٥٩.

١٠. ١ عبيدات، محمد. (٢٠١٧، ١٤ تشرين الثاني). التعليم المهني والتقني. تم استرجاع الصفحة من http://factjo.com/Articles.aspx?Id=٨٣٦.

١١. ١ الحوراني، ماهر. (٢٠١٤، ١٦ تشرين الثاني). التعليم التقني والحلقة المفرغة. تم استرجاع الصفحة من https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=١٩٥ ١٠٦.

١٢. ١ التحديات والمشكلات التي تواجه التعليم التقني. (٢٠١٧). تقرير تقييمي لواقع التعليم المهني والتقني والتدريب في الأردن. الأردن، عمان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٣. ١ التعليم. (٢٠١٥). الأردن ٢٠٢٥ رؤية واستراتيجية وطنية. الأردن، عمان: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

١٤. ١ القسم الثالث: الطريق إلى الأمام. (٢٠١١). الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠١١-٢٠٢٠. الأردن، عمان: وزارة العمل.

١٥. ١ التعليم الأساسي والثانوي. (٢٠١٦). الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥. الأردن، عمان: اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

١٦. ١ المحور التاسع: التعليم التقني. (٢٠١٤). الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي. الأردن، عمان: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

١٧. [١] جامعة الحسين التقنية (HTU). (٢٠١٩). تم استرجاع الصفحة من https://www.cpf.jo/ar/our-initiatives/جامعة-الحسين-التقنيةhtu-

١٨. [١] نشأة الصندوق وتطوره. (٢٠١٩). تم استرجاع الصفحة من http://www.etvetfund.gov.jo/index.php?lang=ar

ثانياً: المراجع الأجنبية

[i] Odo, J.U., Okafor, W.C., Odo, A.L., Ejikeugwu, L.N., & Ugwuok, C.N. (٢٠١٧). Technical Education – The Key to Sustainable Technological Development, Universal Journal of Educational Research ٥(١١), ١٨٧٨-١٨٨٤.

[ii] Almeida, R., Anazawa, L., Filho, N., & Vasconcellos, L. (٢٠١٥). Investing in Technical & Vocational Education and Training, Policy Research Working Paper ٧٢٤٦.